

Distr.: General
24 June 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام 2021

البند 16 من جدول الأعمال

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون

البند 65 من القائمة الأولية*

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام **

موجز

في القرار 4/2021 المعنون "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل"، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، عن طريق المجلس، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وفي القرار 236/75 المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها السادسة والسبعين. وهذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، يُقدّم عملاً بهذين القرارين.

* A/76/50.

** قُدّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190721 060721 21-08462 (A)



ويغطي التقرير الممارسات والسياسات الإسرائيلية المتواصلة، لا سيما تلك التي تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتؤثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

وتود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تعرب عن تقديرها للمساهمات المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية.

أولاً - مقدمة

- 1 - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 4/2021 عن شواغله إزاء الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وطالبت الجمعية العامة، في قرارها 236/75، إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها، وعن تعريضها للخطر.
- 2 - ويقدم هذا التقرير معلومات عن التطورات ذات الصلة في هذا الصدد خلال الفترة من 1 نيسان/أبريل 2020 إلى 31 آذار/مارس 2021.

ثانياً - الأرض الفلسطينية المحتلة

الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

- 3 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والجهود المبذولة لمكافحتها. وخلال الفترة، واصلت إسرائيل سياسات وممارسات مثل توسيع المستوطنات، وهدم المباني والمنازل الفلسطينية، وإغلاق المعابر والقيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول وغير ذلك من مظاهر احتلالها المطول التي كان لها تأثير إنساني واقتصادي واجتماعي وسياسي شديد على الفلسطينيين وعلى قدرتهم على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم⁽¹⁾.
- 4 - وكما ذكر سابقاً، فإن السياسات الإسرائيلية للتنظيم والتخطيط العمرانيين في المنطقة جيم، التي تشكل 60 في المائة من الضفة الغربية، والقدس الشرقية، هي سياسات تمييزية وتُعد غير متوافقة مع المتطلبات التي يقتضها القانون الدولي. والسياسات التي تخصص الأراضي على وجه الحصر تقريباً للمستوطنات الإسرائيلية أو للجيش الإسرائيلي، وتيسر نمو المستوطنات الإسرائيلية، تجعل من المستحيل تقريباً على الفلسطينيين الحصول على تصاريح بناء. وبلغ متوسط معدل الموافقة على طلبات الفلسطينيين للحصول على تصاريح البناء في المنطقة جيم خلال العقد الثاني من الألفية ما بين 3 و 4 في المائة. ونتيجة لذلك، يضطر العديد من الفلسطينيين إلى البناء دون ترخيص، مما يعرضهم لخطر الإخلاء وهدم المنازل والتشريد⁽²⁾.
- 5 - ولا يزال الفلسطينيون في الأرض المحتلة يخضعون لمجموعة معقدة من النظم القانونية الإسرائيلية والفلسطينية. ففي الضفة الغربية، يُطبَّق القانون المحلي الإسرائيلي خارج الحدود الإقليمية على المستوطنين الإسرائيليين، بينما يخضع الفلسطينيون للقانون العسكري الإسرائيلي بالإضافة إلى النظام القانوني الفلسطيني. ونتيجة لذلك، تطوَّق معايير أدنى لحقوق الإنسان على المشتبه فيهم والمدعى عليهم من الفلسطينيين مقارنة بالمشتبه فيهم والمدعى عليهم من الإسرائيليين. ويمثل تطبيق نظامين قانونيين مختلفين في نفس الإقليم على

(1) A/75/84-E/2020/61، الفقرة 152.

(2) انظر A/75/86-E/2020/62، الفقرة 2، و United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview 2021: OPT* (2020), p. 39.

أساس الجنسية أو الأصل لا غير تمييزاً في جوهره، وينتهك مبدأ المساواة أمام القانون، الذي يمثل ركناً أساسياً من أركان الحق في محاكمة عادلة. ويثير أيضاً تطبيق القانون المحلي الإسرائيلي على المستوطنين وتطبيق القانون العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين في الضفة الغربية شواغل تتعلق بالتزام السلطة القائمة بالاحتلال باحترام القوانين السارية في الأرض التي تحتلها، ما لم تمنعها من فعل ذلك اعتبارات قهرية⁽³⁾.

6 - وأُدرجت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها "إزاء نتائج السياسات والممارسات التي تعادل حالة فصل"⁽⁴⁾. وأشارت اللجنة في هذا الصدد إلى النظامين القانونيين المنفصلين وانعدام المساواة في استخدام الطرقات والهياكل الأساسية أو في الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى الأراضي والموارد المائية. وأشارت اللجنة أيضاً إلى عدة قوانين تميّز في حق الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتشقّ اختلافاً فيما بينهم، فيما يتعلق بوضعهم المدني أو الحماية القانونية أو الاستفادة من المزايا الاجتماعية والاقتصادية أو الحق في الأرض والممتلكات⁽⁵⁾.

العنف واستخدام القوة

7 - تُلزم إسرائيل، بصفقتها السلطة القائمة بالاحتلال، باتخاذ جميع التدابير التي في وسعها، إلى أقصى حد ممكن، من أجل عودة النظام العام والحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة وحماية السكان الفلسطينيين من جميع أعمال العنف، في جميع الظروف⁽⁶⁾.

8 - ولا تزال القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية تستخدم تدابير وممارسات تثير القلق البالغ فيما يتعلق باستخدام المفرط للقوة، الذي قد يصل في بعض الحالات إلى حد الحرمان التعسفي من الحياة، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القضاء⁽⁷⁾.

9 - ويشكل اللجوء المتكرر من جانب قوات الأمن الإسرائيلية إلى استخدام تدابير مكافحة الشغب ضد الأطفال داخل أو قرب المدارس القريبة من المستوطنات مصدر قلق بالغ بشكل خاص. وتكشف الحالات الموثقة عن استخدام القوة دون مبرر وانتهاكات لحق الأطفال الفلسطينيين في السلامة البدنية والعقلية⁽⁸⁾.

(3) انظر A/75/86-E/2020/62، الفقرة 5؛ و A/71/86-E/2016/13، الفقرة 7؛ و A/72/90-E/2017/71، الفقرة 4؛ و A/73/87-E/2018/69، الفقرة 3؛ وانظر أيضاً A/HRC/43/67، الفقرة 29.

(4) CERD/C/ISR/CO/17-19، الفقرة 22.

(5) المرجع نفسه، الفقرة 13.

(6) A/74/357، الفقرة 26.

(7) A/75/336، الفقرة 4.

(8) A/74/357، الفقرة 68.

- 10 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتلت القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية 21 فلسطينياً، من بينهم 6 فتيان، وأصابت بجروح 662 فلسطينياً، منهم 185 طفلاً (7 فتيات و 178 فتى) و 21 امرأة⁽⁹⁾.
- 11 - واستمر نقشي انعدام المساءلة عن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية المفرط للقوة وعن غيره من الانتهاكات⁽¹⁰⁾. وخلصت منظمة غير حكومية إسرائيلية، هي "بيش دين"، إلى أن قواعد الاشتباك المتساهلة فيما يتعلق بإطلاق النار على المتظاهرين العزل، المقرونة بنظام لإنفاذ القانون لا يتيح إجراء تحقيقات حقيقية وفعالة، تؤدي إلى خسارة العديد من الأرواح البشرية⁽¹¹⁾. وأعربت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة عن بالغ قلقها إزاء ثقافة الإفلات من العقاب السائدة، ولا سيما في الحالات التي يُدعى فيها بالاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء⁽¹²⁾.
- 12 - وفي آذار/مارس 2021، أكدت المدعية العام للمحكمة الجنائية الدولية قيام مكتبها ببدء تحقيق فيما يتعلق بالحالة في فلسطين. ويشمل التحقيق جرائم تدخل في اختصاص المحكمة ويُزعم أنها ارتكبت منذ 13 حزيران/يونيه 2014، وهو التاريخ المشار إليه في إحالة الحالة إلى مكتبها⁽¹³⁾.

الاحتجاز وإساءة المعاملة

- 13 - واصلت إسرائيل استخدام الاحتجاز الإداري لمدد طويلة للغاية، مما يسهم في إدامة الاحتجاز التعسفي للفلسطينيين. وقد أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها إزاء عدم تماشي الاحتجاز الإداري مع المادة 16 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لأسباب من بينها أنه يُستخدم "لمدد طويلة للغاية". وبالتالي، فإن الاحتجاز الإداري يحرم المحتجزين من الضمانات الأساسية، بما فيها حق الطعن في الأدلة التي يتم الاحتجاز على أساسها⁽¹⁴⁾. واستمرت ممارسة إسرائيل للاحتجاز الإداري ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك الأطفال. وكثفت السلطات الإسرائيلية عمليات اعتقال شخصيات سياسية فلسطينية واحتجازهم في القدس⁽¹⁵⁾.

(9) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قاعدة البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية، متاحة على الرابط: www.ochaopt.org/data/casualties (تم الاطلاع عليها في 31 آذار/مارس 2021).

(10) A/75/336، الفقرات 4 إلى 9.

(11) Yesh Din, "Killing time: the slow processing of complaints regarding Gaza Great March of Return casualties and the use of the fact-finding assessment mechanism to thwart prosecution of soldiers", 22 November 2020.

(12) A/75/199، الفقرة 22.

(13) المحكمة الجنائية الدولية، طلب الادعاء عملاً بالمادة 19 (3) من أجل إصدار حكم بشأن الاختصاص الإقليمي للمحكمة في فلسطين، القضية رقم ICC-01/18-12، 22 كانون الثاني/يناير 2020؛ وفاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، بيان بشأن تحقيق في الحالة في فلسطين، 3 آذار/مارس 2021.

(14) CAT/C/ISR/CO/4، الفقرة 17؛ و CAT/C/ISR/CO/5، الفقرتان 22 و 23.

(15) A/75/336، الفقرة 48.

14 - وبحلول 31 آذار/مارس 2021، كان هناك 4 450 فلسطينياً محتجزين باعتبارهم "سجناء أمنيين" في السجون الإسرائيلية، من بينهم 140 طفلاً، و 37 امرأة، و 10 أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، بينما كان هناك بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2020، عددٌ قدره 376 فلسطينياً، من بينهم طفلان، رهن الاحتجاز الإداري⁽¹⁶⁾. وتوقفت مصلحة السجون الإسرائيلية عن إصدار أرقام شهرية شاملة ومصنفة عن "المحتجزين الأمنيين" الفلسطينيين، والتي سبق إصدارها استجابة لطلبات المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية المتعلقة بحرية المعلومات⁽¹⁷⁾.

15 - وتواصل السلطات الإسرائيلية احتجاز معظم المحتجزين الفلسطينيين داخل إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ويؤثر ذلك سلباً على حق المحتجزين في استقبال الزوار وأفراد أسرهم المقيمين في الأرض الفلسطينية المحتلة⁽¹⁸⁾. وبحلول أيلول/سبتمبر 2020، كان نحو ثلثي الأطفال المحتجزين قد نُقلوا من الضفة الغربية واحتجزوا في مرافق داخل إسرائيل⁽¹⁹⁾.

16 - وأشارت تقارير إلى تعرّض الفلسطينيين بشكل منهجي لإساءة المعاملة أثناء الاحتجاز. وأفيد أن جهاز الأمن الداخلي كان يستخدم "أساليب استجواب خاصة"، استناداً إلى مبادئ توجيهية داخلية سبق أن وافق عليها المدعي العام وأيدتها محكمة العدل العليا. وفي العديد من الحالات، وُضِعَ المحتجزون رهن الاحتجاز مع منع الاتصال، ولم يُسمح لهم بمقابلة محاميهم. وأثار كل من لجنة الأسير الفلسطيني ونادي الأسير الفلسطيني القلق بشأن الإهمال الطبي من جانب السلطات الإسرائيلية وأبلغ كلاهما بأن مصلحة السجون الإسرائيلية تفرض إجراءات عقابية للضغط على المحتجزين الذين يحتجون على احتجازهم عبر الإضراب عن الطعام⁽²⁰⁾. وأبلغ عن تعرّض المحتجزات الفلسطينيات لعمليات تفتيش جسدي متعمّمة وللضرب والشتائم والتهديدات والتحرش الجنسي، أحياناً كإجراءات عقابية⁽²¹⁾.

17 - وأفادت تقارير بقيام السلطات الإسرائيلية باعتقال واحتجاز أفراد أسر المحتجزين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء، كشكل من أشكال الضغط أو التدابير العقابية⁽²²⁾.

18 - وأظهرت أيضاً شهادات من 81 طفلاً محتجزين في سجون إسرائيلية أنماطاً من سوء معاملة الأطفال المحتجزين⁽²³⁾، بما في ذلك الضرب والتدابير التأديبية القاسية التي شملت الحبس الانفرادي والحرمان من الزيارات العائلية عند احتجاج الأطفال على نقلهم⁽²⁴⁾.

(16) مؤسسة الضمير، قاعدة بيانات إحصائية، متاحة على الرابط: www.addameer.org/statistics، ومنظمة بتسيلم، معطيات حول الاعتقالات الإدارية في الضفة الغربية، متاحة على الرابط: www.btselem.org/administrative_detention/statistics (تم الاطلاع عليها في 1 نيسان/أبريل 2021).

(17) إسهامات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

(18) A/75/336، الفقرة 10.

(19) إسهامات لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تستشهد ببيانات مصلحة السجون الإسرائيلية.

(20) A/75/336، الفقرات 12 إلى 14.

(21) A/75/199، الفقرة 51.

(22) A/75/336، الفقرة 19.

(23) المرجع نفسه، الفقرة 20.

(24) إسهامات اليونسف.

19 - ويُشار إلى أن الأوضاع غير المناسبة التي يُحتجز فيها الأطفال في السجون الإسرائيلية تشمل عدم الحصول على الغذاء المناسب ولوازم النظافة الصحية والتهوية، والتعرض للطقس البارد والرطوبة. وتفيد التقارير بأن من اشتكوا واجهوا رداً شديداً من إدارة السجن، بما في ذلك المداهمات الليلية في الزنازين والضرب والإجبار على البقاء في أوضاع مجهدة والحبس الانفرادي والحرمان من الزيارات العائلية لفترات زمنية طويلة⁽²⁵⁾.

20 - وكثيراً ما تكون أساليب الاستجواب المستخدمة ضد الأطفال المحتجزين قسرية نفسياً وبدنياً وتتضمن التخويف والتهديدات والإيذاء اللفظي والعنف البدني للحصول على اعترافات. وإضافة إلى ذلك، وُثِّقت حالات حاولت فيها السلطات الإسرائيلية تجنيد أطفال فلسطينيين كمخبرين أثناء الاستجوابات⁽²⁶⁾.

21 - ولم تسفر سوى شكوى واحدة من بين نحو 1 300 من شكاوى التعذيب على يد جهاز الأمن الإسرائيلي المقدمة إلى وزارة العدل الإسرائيلية منذ عام 2001 عن تحقيق جنائي، دون تقديم أي لوائح اتهام⁽²⁷⁾.

تدمير ومصادرة الممتلكات والبنى التحتية

22 - تتطوي عمليات هدم المباني التي تقوم بها إسرائيل وما يتصل بها من إخلاء قسري للفلسطينيين على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، وهي تُفاقم البيئة القسرية السائدة، وتُثير القلق بشأن خطر النقل القسري⁽²⁸⁾. ويعتبر التدمير الواسع النطاق للممتلكات والنقل القسري للأشخاص المحميين خرقين خطيرين لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ويمكن أن يرقيا إلى مستوى جرائم الحرب⁽²⁹⁾. وإضافة إلى ذلك، لا تستند عمليات المصادرة وفقاً لقانون أملاك الغائبين وقانون المسائل القانونية والإدارية في القدس الشرقية إلا إلى جنسية المالك أو أصله، مما يجعلها تمييزية في جوهرها⁽³⁰⁾.

23 - وشهد عام 2020 أكبر عدد من عمليات الهدم وتشريد الأشخاص على يد السلطات الإسرائيلية في الأعوام الأخيرة⁽³¹⁾. وتتذرع إسرائيل في هذا الصدد أساساً بغياب تصاريح البناء، التي يكاد يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها، حيث واصلت السلطات الإسرائيلية الأمر الصادر عنها بوقف الموافقة على

(25) إسهامات اليونيسف و A/75/336، الفقرتان 20 و 21.

(26) Defence for Children International Palestine, *Isolated and Alone: Palestinian Children Held in Solitary Confinement By Israeli Authorities for Interrogation* (2020), p. 12

(27) Public Committee against Torture in Israel, *Torture in Israel 2020: Situation Report*, p.1
الرابط: <https://stoptorture.org.il/wp-content/uploads/2021/06/%D7%90%D7%A0%D7%92%D7%9C%D7%99%D7%AA.pdf>

(28) A/75/376، الفقرة 34.

(29) اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادتان 53 و 147؛ وانظر أيضاً A/73/410.

(30) A/75/376، الفقرة 54.

(31) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory, "Peak in demolitions and confiscations amidst increasing denial of the right to justice", Humanitarian Bulletin, October–December 2020.

المخططات العامة التي أعدتها وقدمتها المجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة جيم من الضفة الغربية⁽³²⁾.

24 - وخلال الشهرين الأولين من عام 2021 وحدهما، قامت السلطات الإسرائيلية أيضا بهدم أو مصادرة ما لا يقل عن 227 من المباني المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك 93 من المباني الممولة من المانحين. ويمثل ذلك زيادة قدرها نحو 185 في المائة في المباني المستهدفة وزيادة تقارب 450 في المائة في المباني الممولة من المانحين المستهدفة، مقارنةً بالفترة نفسها في عام 2020⁽³³⁾.

25 - وشهدت السنوات الأخيرة زيادة مطردة في مصادرة المباني المستهدفة بسبب غياب تصاريح البناء في المنطقة جيم. وزادت نسبة المباني المصادرة إلى جميع المباني المستهدفة (بالهدم والمصادرة) من 8 في المائة في عام 2016 إلى 30 في المائة في عام 2020⁽³⁴⁾. وزادت خلال الشهرين الأولين من عام 2021 إلى 59,5 في المائة⁽³⁵⁾.

26 - ومنذ عام 2009، هدمت السلطات الإسرائيلية 1 343 من المباني الممولة من المانحين⁽³⁶⁾. ومنذ عام 2016، طلبت الجهات المانحة الدولية من السلطات الإسرائيلية إعادة أكثر من 210 من مباني المعونة الإنسانية إلى المستفيدين الفلسطينيين. ولم تجر حتى الآن استعادة أي من هذه المباني⁽³⁷⁾.

27 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية 1 015 من المباني المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك 223 منزلاً⁽³⁸⁾ و 233 من المباني المملوكة للاجئين الفلسطينيين. وزادت عمليات الهدم بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال شهر رمضان في عام 2020 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019⁽³⁹⁾.

28 - ويمكن النظر إلى عمليات الهدم في القدس الشرقية في سياق توسيع المستوطنات في المنطقة E1، الذي سيؤدي عند اكتماله إلى قطع التوصل الجغرافي في الضفة الغربية وتقسيمها إلى جيبين منفصلين⁽⁴⁰⁾. وقد أعلنت السلطات الإسرائيلية أو طرحت خطأً لتوسيع حلقة المستوطنات حول القدس

(32) إسهامات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

(33) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory, "Humsa-Al Bqai'a", Flash Update, No. 5, 25 February 2021.

(34) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory, "Peak in demolitions and confiscations".

(35) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory, "COVID-19 emergency situation report, No. 28", February 2021.

(36) Palestinian Central Bureau of Statistics, "The confiscation of land is the reason for Land Day", 30 March 2021. **Error! Hyperlink reference not valid.**

(37) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory, "Peak in demolitions and confiscations".

(38) الأمم المتحدة، مكتب تيسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قاعدة البيانات المتعلقة بعمليات الهدم والتشريد. متاحة على الرابط: www.ochaopt.org/data/demolition (تم الاطلاع عليها في 31 آذار/مارس 2021).

(39) A/75/376، الفقرة 35.

(40) A/75/199، الفقرة 27.

الشرقية في مناطق لا تزال تشهد معدلات مرتفعة من عمليات الهدم، لا سيما في القدس الشرقية وبيت لحم⁽⁴¹⁾.

29 - والتسارع في عدد عمليات الهدم صاحبته زيادة في استخدام التشريعات والتدابير التي تحد من قدرة الفلسطينيين على تحدي استهداف منازلهم ومصادر رزقهم في المحاكم الإسرائيلية، بما في ذلك الأوامر العسكرية التي تسمح بعمليات الهدم والمصادرة المعجلة في المنطقة جيم⁽⁴²⁾.

30 - وأدى إدخال تدابير عقابية أشد ضد التشييد غير المصرح به في القدس الشرقية إلى زيادة في عمليات الهدم الذاتي. وإضافة إلى الغرامات التي قد تصل إلى 300 000 شيكل إسرائيلي جديد، يمكن فرض غرامات إضافية على ملاك مبنى غير قانوني عن أي يوم إضافي يُستخدم فيه هذا المبنى، فضلاً عن تكلفة الهدم ذاته إذا تولته البلدية. وفي عام 2020، بلغت نسبة الهدم الذاتي 47 في المائة، بعد أن كان متوسطها يبلغ 21 في المائة في الفترة بين عامي 2016 و 2019⁽⁴³⁾. وفي القدس الشرقية، إضافة إلى أولئك الذين يعيشون في منازل تواجه خطر الهدم، واجهت نحو 218 أسرة معيشية فلسطينية خطر الإخلاء، وذلك في المقام الأول نتيجة لدعاوى قضائية مرفوعة أساساً من قبل المنظمات الاستيطانية الإسرائيلية⁽⁴⁴⁾.

31 - وواصلت السلطات الإسرائيلية استهداف أقارب الفلسطينيين المشتبه في ضلوعهم في هجمات ضد إسرائيليين. وواصلت السلطات الإسرائيلية أيضاً عمليات الهدم العقابية لمنازل أسر فلسطينيين مشتبه في قتلهم لإسرائيليين، وهو إجراء قد يصل إلى حد العقاب الجماعي⁽⁴⁵⁾.

32 - وفي الفترة بين تموز/يوليه 2014 وأيار/مايو 2020، جرى هدم أو ختم ما لا يقل عن 68 منزلاً فلسطينياً، بينما لم تلغ محكمة العدل العليا سوى ثمانية أوامر. ولم تُستخدم قط عمليات الهدم العقابية ضد المدنيين اليهود الإسرائيليين ممن ارتكبوا جرائم "قومية" مماثلة لتلك التي هُدمت عقاباً على ارتكابها منازل فلسطينيين⁽⁴⁶⁾.

أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وعنف المستوطنين

33 - أكدت الجمعية العامة، في قرارها 236/75، أن ما تقوم به إسرائيل من تشييد للجدار والمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. ويؤكد ذلك في قرارات أخرى، مثل قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أكد فيه المجلس من جديد أن

(41) A/75/376، الفقرة 47.

(42) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* 2021, p. 26.

(43) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory, "Peak in demolitions and confiscations".

(44) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* 2021, p. 39 و United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory, "Palestinian family evicted from its home in East Jerusalem", *Humanitarian Bulletin*, October–December 2020.

(45) A/75/336، الفقرة 33.

(46) A/HRC/44/60، الفقرتان 50 و 51.

- إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق السلام الدائم والشامل.
- 34 - ويعد إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بمثابة نقل تقوم به إسرائيل لسكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني.
- 35 - وبحلول نهاية عام 2020، كان هناك أكثر من 630 000 مستوطن إسرائيلي يعيشون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في نحو 250 مستوطنة وبؤرة استيطانية تسيطر مباشرة على قرابة 10 في المائة من الضفة الغربية⁽⁴⁷⁾.
- 36 - وتهدد مشاريع التوسع الاستيطاني الجارية بالمزيد من التعدي على الأراضي الفلسطينية، وزيادة التجزؤ، وتزايد خطر التشرد⁽⁴⁸⁾. ومن شأن المضي قدماً في المشروع الاستيطاني المسمى (E1) إلى الشرق من القدس الشرقية، إذا ما نُفذ، أن يزيد حدة البيئة القسرية التي يعانيها 18 مجتمعاً بدوياً فلسطينياً قائماً في المنطقة⁽⁴⁹⁾، ويزيد من فصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، ويُقسّم فعلياً الضفة الغربية إلى جيبين منفصلين⁽⁵⁰⁾.
- 37 - وتواصل السلطات الإسرائيلية تشجيع الإسرائيليين على الانتقال إلى المستوطنات وتطوير مشاريع مالية فيها وحولها. وتُقدّم مزايا وحوافز للمستوطنين والمستوطنات في هذا الصدد، عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية على السواء، تشمل استحقاقات السكن، والتسهيلات الضريبية الكبيرة، ورسوم الأراضي المخفضة، وإعانات التوظيف المقدمة للمناطق الصناعية. وتدفع هذه المزايا والحوافز النمو المطرد في عدد المستوطنين والمصانع هناك. وتشجع إسرائيل أيضاً الإسرائيليين على إنشاء بؤر جديدة، تعمل كمزارع زراعية وتتيح الاستيلاء على الأراضي الزراعية والمراعي الفلسطينية على نطاق واسع. وقد أنشئ أربعون من تلك المزارع في العقد الأخير، مما أدى فعلياً إلى الاستيلاء على عشرات الآلاف من الدونمات⁽⁵¹⁾.
- 38 - وخلال عام 2020، وفقاً للمنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "السلام الآن"، قُتنت أربع بؤر استيطانية بأثر رجعي وأودعت خطط لتقنين ماثل لثلاث بؤر أخرى في القدس⁽⁵²⁾. وجدير بالذكر أن الفترة بين عامي 2007 و 2017 شهدت إنشاء ما متوسطه 1,7 بؤرة استيطانية كل سنة⁽⁵³⁾.

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* (47) 2021, p. 17.

(48) المرجع نفسه، الصفحة 26.

(49) المرجع نفسه، الصفحة 17.

(50) A/75/199، الفقرتان 16 و 27.

Eyal Hareuveni and Dror Etkes, *This Is Ours: And This, Too – Israel's Settlement Policy in the West* (51) Bank (B'Tselem and Kerem Navot, 2021).

(52) A/75/376، الفقرة 16.

(53) المرجع نفسه، الفقرة 10.

عنف المستوطنين

39 - ظل العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين والضرر الذي يلحقونه بملكاتهم عند مستوى مرتفع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث قُتل فلسطينيان وأصيب 138 آخرون على يد مستوطنين إسرائيليين⁽⁵⁴⁾. وسجلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) 960 حادثة على الأقل تورط فيها مستوطنون إسرائيليون وشهدت تدمير أكثر من 10 000 شجرة مثمرة⁽⁵⁵⁾.

40 - وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، ظلت المساءلة عن العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين مسألة يتعين التصدي لها⁽⁵⁶⁾. وأدى ما نجم عن ذلك من عدم الثقة في النظام القانون الإسرائيلي والمخاوف من الانتقام إلى جعل الفلسطينيين يقدمون عدداً أقل من الشكاوى⁽⁵⁷⁾.

41 - ويسرّ عنف المستوطنين الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإنشاء بؤر استيطانية، منها الكثير الذي يجري "تسريعه" (تقنيته) بموجب القانون الإسرائيلي⁽⁵⁸⁾. وأجبر العنف المتكرر والمنظم على ما يبدو الذي يرتكبه المستوطنون، إلى جانب عوامل قسرية أخرى، أسراً فلسطينية على مغادرة ديارها في عدد من المناطق⁽⁵⁹⁾. ويشمل هذا العنف على وجه الخصوص إطلاق النار على الفلسطينيين، وحرق الأشجار واقتلاعها، والاعتداءات البدنية⁽⁶⁰⁾.

42 - وأبلغ عن حالات شهدت قيام مستوطنين بالبصق على فلسطينيين أثناء الهجمات، مما تسبب في الخوف من التعرّض لفيروس كوفيد-19 ودفع الضحايا إلى دخول الحجر الصحي أو العزل الذاتي. وفي عدة حوادث، بدا أن المستوطنين يحاولون الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، مستغلين القيود التي تفرض على حركة تنقل الفلسطينيين بسبب حالة الطوارئ⁽⁶¹⁾.

43 - وقد أخفقت قوات الأمن الإسرائيلية، في مناسبات عديدة، في منع هذه الهجمات، وبدلاً من ذلك رافقت المستوطنين ووفرت لهم الحماية حتى في الأوقات التي كانت تُفرض فيها قيود على تنقل الجميع في سياق الجائحة⁽⁶²⁾. ولا تزال محاولات المستوطنين دخول المجتمعات المحلية الفلسطينية و/أو مهاجمتها تسبب احتكاكاً بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين. وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينياً وجرحت

(54) الأمم المتحدة، مكتب تسميق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قاعدة البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية، متاحة على الرابط: www.ochaopt.org/data/casualties (تم الاطلاع عليها في 15 أيار/مايو 2021).

(55) قسم الحماية والحيازة في الضفة الغربية بالأونروا.

(56) A/75/376، الفقرة 63.

(57) المرجع نفسه، الفقرة 33.

(58) A/HRC/43/67، الفقرتان 10 و 15.

(59) A/75/376، الفقرتان 18 و 23.

(60) A/75/199، الفقرة 23.

(61) A/75/376، الفقرة 24.

(62) A/75/199، الفقرة 13.

230 شخصاً في تلك الظروف. كما هاجم مستوطنون فلسطينيون وممتلكاتهم في أعقاب تدابير اتخذتها ضدّهم السلطات الإسرائيلية، تاركين رسائل تشير إلى أن تلك الهجمات تمثل أعمالاً انتقامية⁽⁶³⁾.

البيئة القسرية وتشريد السكان

44 - هناك قلق مستمر من أن مجموعة من السياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة جيم والقدس الشرقية ومدينة الخليل، من قبيل هدم المنازل والمدارس والتهديد بهدمها والقضاء على سبل العيش؛ والحرمان من البنية التحتية للخدمات؛ وفرض القيود على الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي؛ وعنف المستوطنين وضعف إنفاذ القانون رداً على المستوطنين العنيفين؛ وإلغاء حقوق الإقامة، على سبيل المثال لا الحصر، تؤدي إلى إيجاد بيئة قسرية⁽⁶⁴⁾، وهو ما قد يجبر الفلسطينيين على مغادرة أماكن إقامتهم.

45 - ويمكن أن يكون التشريد القسري والنقل إلى مناطق سكنية بديلة، نتيجة لهذه السياسات، بمثابة نقل قسري إذا نُفذ دون موافقة حرة ومستتيرة من الأفراد الذين يُنقلون، مما يمثل انتهاكاً للالتزامات الإسرائيلية بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشكل النقل القسري انتهاكاً خطيراً لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ويصل إلى حد جريمة الحرب.

46 - وتشكل عمليات الإخلاء القسري والهدم عاملاً رئيسياً في إيجاد بيئة قسرية، وتزيد من خطر النقل القسري. كما أن نقل الممتلكات عملاً بتطبيق الصكوك القانونية في القدس الشرقية يسهل نقل سكانها إلى الأرض المحتلة⁽⁶⁵⁾.

47 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت أعمال هدم المباني ومصادرتها التي قامت بها إسرائيل إلى تشريد 1 255 فلسطينياً، معظمهم من النساء (296) والأطفال (666) بمن فيهم 305 فتيات). وأثرت عمليات الهدم سلبيًا أيضاً على 6 055 فلسطينياً آخرين⁽⁶⁶⁾.

48 - ولا تزال نية حكومة إسرائيل المعلنة بنقل آلاف الفلسطينيين المقيمين في المنطقة جيم تشكل شاغلاً رئيسياً وتسهم في إشاعة بيئة قسرية. وهناك نحو 18 مجتمعاً محلياً معرضاً بوجه خاص لخطر الإخلاء القسري في القدس الشرقية وحولها، بما فيها حي الشيخ جراح⁽⁶⁷⁾.

49 - وواصلت إسرائيل استخدام سيطرتها على حركة السكان للحفاظ على الفصل بين غزة والضفة الغربية. وتمنع هذه السياسة فعلياً معظم الفلسطينيين في غزة من الوصول إلى الضفة الغربية، ويترتب على ذلك عواقب وخيمة بالنسبة للأسر، نظراً لأن حوالي ثلث سكان غزة لديهم أقارب في الضفة الغربية، بما فيها

(63) A/75/376، الفقرات 17 إلى 22.

(64) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview 2021*, p. 16.

(65) A/75/376، الفقرة 64.

(66) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قاعدة البيانات المتعلقة بعمليات الهدم والتشريد. متاحة على الرابط: www.ochaopt.org/data/demolition (تم الاطلاع عليها في 31 آذار/مارس 2021).

(67) A/75/376، الفقرة 39؛ وانظر أيضاً: الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "حماية المدنيين، الأرض الفلسطينية المحتلة"، 7-20 كانون الثاني/يناير 2020؛ و Marya Farah, *Occupying Jerusalem's Old City: Israeli Policies of Isolation, Intimidation and Transformation* (Ramallah, Al-Haq, 2019).

القدس الشرقية، ولأن الزيارات العائلية لا تشكل معياراً مقبولاً للحصول على تصريح خروج من غزة⁽⁶⁸⁾.
ويقدر أن نحو 2,1 مليون فلسطيني قد تأثروا بالمشاكل المتصلة بالتشريد وانعدام الحماية⁽⁶⁹⁾.

50 - وأدى تنفيذ هذه السياسة أيضاً إلى زيادة الضغوط المفروضة على سكان الضفة الغربية من أجل الانتقال إلى غزة. وألزم سكان الضفة الغربية الذين يطلبون الانتقال مؤقتاً إلى غزة لأغراض عائلية بالتنازل عن حقوقهم في العودة إلى الضفة الغربية. وقد يرقى رفض السماح لسكان الضفة الغربية الذين يعيشون في غزة بالعودة إلى ديارهم إلى مستوى النقل القسري لهم⁽⁷⁰⁾.

51 - والفلسطينيون في الضفة الغربية معرضون باستمرار للاقتحام التعسفي لمنازلهم من قبل قوات الأمن الإسرائيلية وما قد ينجم عن ذلك من أضرار. وتحرم عمليات اقتحام المنازل الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من الأمن الأساسي لمنازلهم. ولا يتطلب القانون العسكري في الضفة الغربية إصدار أمر قضائي باقتحام الملكية الخاصة. وتم 88 في المائة من عمليات الاقتحام التي وثقتها منظمة "بيش دين" بين منتصف الليل والخامسة صباحاً⁽⁷¹⁾.

52 - وهناك أيضاً مخاوف من أن قوات الأمن الإسرائيلية تحتل أسطح المنازل الفلسطينية الخاصة في الخليل، مما يجبر الأسر على ترك بابها الأمامي مفتوحاً أمام الجنود للدخول⁽⁷²⁾.

53 - وثمة عامل رئيسي آخر يسهم في إيجاد البيئة القسرية، وهو التدهور التدريجي في الأحوال المعيشية للفلسطينيين، أي في المنطقة جيم والقدس الشرقية. وحرمان المجتمعات المحلية من الخدمات أو مصادر كسب الرزق الأساسية أداة أخرى تستخدم في تشديد البيئة القسرية في مناطق محددة. وقد تسببت العمليات الأمنية المتكررة والمطولة في حدوث هذا التدهور بين جميع سكان حي العيسوية في القدس الشرقية. ويثير تكرار العمليات الإسرائيلية ونطاقها وطرائقها مخاوف من أنها قد تصل إلى شكل من أشكال العقاب الجماعي للسكان⁽⁷³⁾.

54 - ومن الأمثلة على ذلك مجتمع الرعاة الفلسطينيين في حمصة البقيعة، التي تقع في المنطقة جيم في شمال غور الأردن، ومعظمها في منطقة عينت "منطقة إطلاق نار" للتدريب العسكري الإسرائيلي، يحظر إقامة الفلسطينيين فيها أو وصولهم إليها. ويقطن المناطق المعينة لإطلاق النار، التي تغطي نحو 30 في المائة من المنطقة جيم، 38 مجتمعاً محلياً للبدو والرعاة الفلسطينيين يبلغ عدد سكانها 6 200 نسمة. وفي 22 شباط/فبراير 2021، صادرت السلطات الإسرائيلية 18 منشأة سكنية وحيوانية، وسلالاً غذائية، وهياكل غير مجمعة، وجميع خزانات المياه. وقد قُدمت معظم المنشآت كاستجابة إنسانية

(68) A/75/336، الفقرة 27.

(69) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview 2021*, p. 19.

(70) A/75/336، الفقرة 28.

(71) Miryam Wijler and others, *A Life Exposed: Military Invasions of Palestinian Homes in the West Bank* (Yesh Din and Physicians for Human Rights Israel and Breaking the Silence, 2020), p. 17.

(72) United States, Department of State, *Country Reports on Human Rights Practices for 2020* (2021), p. 88.

(73) A/75/336، الفقرة 32.

في أعقاب حوادث يومي 3 و 8 شباط/فبراير 2021، التي جرى فيها هدم 37 منشأة أو مصادرتها. وشردت عشر أسر معيشية، تضم أكثر من 60 شخصا، من بينهم 36 طفلا، مرة أخرى، وهي معرضة بشدة لخطر النقل القسري⁽⁷⁴⁾. وجرى أول هدم في هذا المجتمع في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عندما هُدمت 76 منشأة، في أكبر عملية هدم في العقد الماضي⁽⁷⁵⁾.

55 - والمجتمعات المحلية البدوية هي من بين أكثر المجتمعات ضعفا من الناحية الاقتصادية. وتخلف أعمال التدمير والمصادرة المتكررة لمنازلها وممتلكاتها، بما في ذلك الهياكل وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها دوائر العمل الإنساني، آثار اقتصادية واجتماعية مؤلمة ومدمرة⁽⁷⁶⁾. وحدد تقييم أجري مؤخرا بأن ما لا يقل عن 3 200 من الملاجئ السكنية في المجتمعات المحلية للبدو والرعاة الفلسطينيين في المنطقة جيم، بما في ذلك الخيام والأكواخ المعدنية والكهوف، دون المستوى المطلوب وتحتاج إلى إعادة تأهيل عاجلة⁽⁷⁷⁾.

56 - وتشير التقديرات إلى أن 11 000 فلسطيني يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية عالقون في "منطقة التماس". ويفتقر معظم هذه المجتمعات المحلية إلى المراكز الصحية والمدارس والمحلات التجارية، مما يجبر السكان على المرور عبر نقاط التفتيش من أجل الوصول إلى أماكن العمل وخدمات التعليم والخدمات الطبية الأساسية، والحفاظ على العلاقات الأسرية والاجتماعية في بقية أنحاء الضفة الغربية⁽⁷⁸⁾.

57 - وفي غزة، لم تبدأ 350 عائلة تقريبا في إعادة بناء ملاجئها المدمرة حتى نيسان/أبريل 2020. وبسبب الثغرات التمويلية، لم تتمكن وكالة الأونروا من استئناف مدفوعات المساعدات النقدية المؤقتة للمأوى التي تقدمها للمحتاجين، بسبب تعليق البرنامج في حزيران/يونيه 2018⁽⁷⁹⁾.

58 - وخلص تقييم أجري في عام 2020 إلى أن 28 500 وحدة سكنية قائمة في جميع أنحاء غزة دون المستوى المطلوب ولا تفي بالحد الأدنى من متطلبات الحيز المكاني للفرد الواحد، والحماية من الطقس، ومرافق النظافة الصحية والخصوصية. ومن بينها، قدر أن 7 000 وحدة غير قابلة للإصلاح، مما يتطلب إعادة البناء بالكامل، في حين أن الوحدات الأخرى البالغ عددها 21 500 وحدة تحتاج إلى درجات مختلفة من الإصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، يقدر أن نحو 9 500 أسرة في غزة تعيش في مساكن مستأجرة معرضة لخطر الإخلاء بسبب عجزها عن دفع تكاليف الإيجار. ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم خلال العام المقبل نتيجة لزيادة البطالة والفقر وانتشار جائحة كوفيد-19⁽⁸⁰⁾.

(74) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "حمصة البقيعة".

(75) الأمم المتحدة، "نزوح العشرات في أكبر عملية هدم منذ سنوات في الضفة الغربية، تقارير مكتب الإغاثة التابع للأمم المتحدة"، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

(76) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "حمصة البقيعة".

(77) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* 2021, pp. 39–40.

(78) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "بعد مرور 16 عاما على فتوى محكمة العدل الدولية، لا يزال حوالي 11 000 فلسطيني معزولين بسبب الجدار"، نشرة الشؤون الإنسانية، آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 2020.

(79) إسهامات الأونروا.

(80) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview 2021*, p. 39.

القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول

59 - واصلت السلطات الإسرائيلية تقييد حرية تنقل الفلسطينيين على نطاق الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما من خلال نظام التصاريح الذي ينظم المرور بين غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والخارج⁽⁸¹⁾. ونظرا إلى أن حرية التنقل شرط أساسي لممارسة حقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في تكوين أسرة والحق في الصحة والحق في التعليم، فإن عمليات الإغلاق، إلى جانب ما اتصل بذلك من ممارسات مفروضة من السلطات الإسرائيلية، وخاصة تقييد حرية التنقل، كان لها أثر مدمر على حياة الفلسطينيين وعلى الأسر بشكل خاص، وأثر مركب على النساء والفتيات. وخلال جائحة كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة، واصلت إسرائيل تنفيذ نظام التصاريح الخاص بها، حيث كان المرضى ومرافقهم والعاملون في مجال الرعاية الصحية يشكلون فئات من الأشخاص المؤهلين للتقدم بطلب للحصول على تصاريح سفر صادرة عن إسرائيل⁽⁸²⁾.

إغلاق غزة

60 - لا تزال حالات الإغلاق في غزة التي فرضت منذ حزيران/يونيه 2007، عقب سيطرة حركة حماس على غزة، والتي تؤثر على حركة البضائع والأشخاص، تقوض الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في غزة وتؤثر على جميع مناحي حياتهم. وقد يصل الحصار إلى حد العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي. ولا يزال الإغلاق يشكل عائقا رئيسيا أمام الجهود المبذولة لمكافحة جائحة كوفيد-19.

61 - ولا يزال الإغلاق المفروض على غزة يقيد بشدة حركة الأشخاص والبضائع من غزة وإليها، وقد أثر على جميع جوانب حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حرية التنقل، والحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الغذاء⁽⁸³⁾.

62 - وواصلت السلطات الإسرائيلية اتخاذ تدابير تزيد من معاناة المدنيين، بما في ذلك عن طريق القيام على نحو متقطع بتقليص منطقة صيد الأسماك أو إغلاقها بالكامل، وإغلاق المعابر، مما يحد بشدة من حركة الأشخاص والوقود والغاز والإمدادات الأساسية الأخرى من غزة وإليها⁽⁸⁴⁾.

63 - وردا على التصعيد في الأعمال العدائية، قلصت السلطات الإسرائيلية منطقة الصيد المسموح بها، وأوقفت دخول معظم السلع إلى غزة، بما في ذلك الوقود، مما أدى إلى إغلاق محطة توليد الكهرباء في غزة، وتسبب في انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى 20 ساعة في اليوم⁽⁸⁵⁾. وفي عدة مناسبات، ذكر مسؤولون إسرائيليون صراحةً العنف الذي مصدره غزة كأحد أسباب فرض مثل هذه التدابير. وبالنظر إلى

(81) A/75/336، الفقرات 36 إلى 38.

(82) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(83) A/75/199، الفقرة 31.

(84) A/75/336، الفقرة 24.

(85) الأمم المتحدة، مكتب تسميق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "قطاع غزة: لمحة موجزة"، آب/أغسطس 2020.

ما لهذه التدابير من أثر عقابي على أشخاص لم يرتكبوا أعمال عنف، وإلى أثرها الشديد المتعلق بحقوق الإنسان على جميع سكان غزة، فإنها قد ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي⁽⁸⁶⁾.

64 - وقد أدى الإغلاق المطول لغزة وما تلاه من قيود شديدة إلى القضاء تقريباً على قطاع التصدير. وشهد حجم الصادرات من غزة زيادة طفيفة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، ومع ذلك ظل فقط عند ربع المستوى الذي بلغه في النصف الأول من عام 2007، قبل فرض الإغلاق. وهذا القطاع مقيد أيضاً بسبب عدم إمكانية الحصول على المواد الخام والمدخلات الزراعية والتكنولوجيا، ونقص الطاقة وعدم اليقين. وتشير تقديرات متحفظة إلى أن الصادرات الفلسطينية يمكن أن تبلغ ضعف مستوياتها الحالية، لولا القيود الإسرائيلية، نظراً لقرب الأرض الفلسطينية المحتلة من الأسواق الإقليمية الكبيرة⁽⁸⁷⁾.

65 - وعلى طول ساحل غزة، واصلت البحرية الإسرائيلية إنفاذ القيود على إمكانية الوصول من جانب واحد، بتوجيه الذخيرة الحية والرصاصات المكسوة بالمطاط ومدافع المياه ضد صيادي الأسماك في غزة أثناء القيام بعمليات اعتقال ومصادرة، غالباً داخل مناطق الصيد المسموح بها. وفي حالات عديدة رصدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مورست ضد صيادي السمك القوة المفرطة وعمولوا معاملة مهينة أثناء عمليات الاعتقال، مثل تقييد أيديهم، وعصب أعينهم، وإجبارهم على خلع ملابسهم والقفز في الماء⁽⁸⁸⁾.

66 - وأعلنت إسرائيل أيضاً من جانب واحد منطقة محظورة داخل أراضي غزة على طول السياج الحدودي. وفي حين أن إسرائيل حددت رسمياً أن المنطقة الممتدة لمسافة تصل إلى 200 متر من السياج "منطقة محظورة" يُمنع دخول الآلات الثقيلة إليها، فإن معظم المزارعين الفلسطينيين يفيدون بأن المنطقة الممتدة لمسافة تصل إلى 300 متر من السياج الحدودي هي منطقة "محظورة" في واقع الأمر والمنطقة الممتدة لمسافة تصل إلى 1 000 متر محددة بأنها منطقة "شديدة الخطورة".

القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية

67 - إن حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مقيدة من خلال نظام معقد من نقاط التفتيش والتصاريح والحواجر العسكرية والمستوطنات ونظام للطرق الالتفافية والأنظمة القانونية الموازية والجدار العازل في الضفة الغربية. وتعرقل هذه التدابير الحياة اليومية للفلسطينيين، حيث تؤثر على مجموعة من الحقوق، من قبيل إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل ومستوى معيشي مناسب⁽⁸⁹⁾.

68 - وفي الضفة الغربية، تدير السلطات الإسرائيلية حركة الفلسطينيين أو تعرقلها باستخدام أكثر من 590 عقبة دائمة ثابتة، من قبيل نقاط التفتيش والسواتر الترابية وبوابات الطرق، فضلاً عن الاستخدام المتكرر لنقاط التفتيش المتحركة أو المؤقتة. ولا تزال القيود الحالية تمثل تدخلاً شديداً بوجه خاص في الخليل وفي المناطق المتضررة من الجدار⁽⁹⁰⁾.

(86) A/75/336، الفقرتان 25 و 26.

(87) إسهامات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والأمم المتحدة، مكتب تيسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، معابر غزة: قاعدة البيانات المتعلقة بحركة الأشخاص والسلع. متاحة على: www.ochaopt.org/data/crossings.

(88) A/75/336، الفقرة 38.

(89) A/74/468، الفقرة 26.

(90) A/HRC/44/60، الفقرة 78.

69 - وبلغت مساحة المنطقة التي يسيطر عليها المجلس الإقليمي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (بما في ذلك المناطق المغلقة المخصصة لتوسيع تلك المستوطنات) حوالي 542 كم² بحلول نهاية عام 2020، وهو ما يمثل حوالي 10 في المائة من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وتمثل المناطق المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي 18 في المائة من مساحة الضفة الغربية. وجميع هذه المناطق محظورة على الفلسطينيين⁽⁹¹⁾.

70 - إن العقبة الرئيسية أمام التنقل داخل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هي الجدار الذي اعتبرته محكمة العدل الدولية غير قانوني، والذي يقع 85 في المائة منه داخل الأرض المحتلة⁽⁹²⁾، ما يتسبب في عزل 10 في المائة من الضفة الغربية.

71 - والفلسطينيون في "منطقة التماس" ملزمون بالمرور عبر نقاط التفتيش للوصول إلى أجزاء أخرى من الضفة الغربية. وفي المقابل، فإن الدخول مقيدٌ بالنسبة للسلع مثل منتجات الألبان واللحوم والبيض، وكذلك دخول مقدمي الخدمات، ويتطلب الحصول على تصاريح صادرة عن إسرائيل أو موافقة شفوية من السلطات الإسرائيلية. ويواجه أفراد الأسرة والأصدقاء قيوداً مماثلة على الدخول، مما يؤدي إلى ضرورة إقامة المناسبات الاجتماعية والدينية على "جانب الضفة الغربية" من الجدار⁽⁹³⁾.

72 - ولا يزال لا يسمح للفلسطينيين بالوصول إلى الجزء الأوسط من المنطقة H2 وداخلها، وهو الجزء الذي تصله فعلياً نقاط تفتيش وحواجز متعددة عن بقية مدينة الخليل، إلا للمسجلين كمقيمين في تلك المنطقة⁽⁹⁴⁾.

73 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأونروا الإبلاغ عن الحوادث المتصلة بالوصول في الضفة الغربية والتي أثرت سلباً على تقديم خدمات التعليم والصحة والإغاثة للاجئين الفلسطينيين⁽⁹⁵⁾.

الحرمان من إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية

74 - لا تزال المنطقة جيم محظورة كلياً تقريباً على حكومة فلسطين، وكذلك على المنتجين والمستثمرين، رغم أنها تحتوي على أكثر الموارد الطبيعية قيمة. وتحد عمليات الإغلاق، ولا سيما في غزة، من وصول الفلسطينيين إلى المواد والتكنولوجيات التي يمكن أن تعزز الاستخدام الفعال للطاقة والمياه والموارد الطبيعية الأخرى⁽⁹⁶⁾.

75 - ولا تزال الموارد المائية في المنطقة محدودة للغاية ومن المتوقع أن تقل أكثر مع ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار بسبب تغير المناخ. وفي الضفة الغربية، لا يزال يُبلغ عن نقص حاد في المياه، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على توزيع معظم الموارد المائية واستخراجها، بما في ذلك

(91) Palestinian Central Bureau of Statistics, "The confiscation of land is the reason for Land Day"

(92) A/HRC/44/60، الفقرة 79.

(93) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "بعد مرور 16 عامًا على فتوى محكمة العدل الدولية".

(94) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview 2021*, p. 17

(95) إسهامات الأونروا.

(96) إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- طبقات المياه الجوفية. ويستخرج من الأرض ما يزيد على 77 في المائة من الموارد المائية التي يستخدمها الفلسطينيون. وما زالت إسرائيل تمنع الفلسطينيين من الوصول إلى المياه واستخراجها من نهر الأردن⁽⁹⁷⁾.
- 76 - وفي غزة، لا يفي أكثر من 97 في المائة من المياه التي يتم ضخها من طبقة المياه الجوفية الساحلية بمعايير جودة المياه في منظمة الصحة العالمية، مما يؤدي إلى استنزاف احتياطات المياه الجوفية⁽⁹⁸⁾.
- 77 - وأكثر من 43 في المائة من الأراضي في الضفة الغربية غير متاحة للفلسطينيين لاستخدامها في الأغراض الزراعية بسبب المستوطنات الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن، بسبب الإطار التنظيمي المطبق على حيازة الأراضي، مصادرة الأراضي البائنة و/أو غير المستخدمة من المزارعين غير القادرين على جعلها أرضاً منتجة⁽⁹⁹⁾.
- 78 - وفي أيلول/سبتمبر 2019، شددت السلطات الإسرائيلية من أنظمة تصاريح الدخول، وقيدت عدد الأيام التي يُسمح فيها للمزارعين بدخول "منطقة التماس". ويبدو أن اللائحة الجديدة تعيد تحديد الغرض من الرخص الزراعية، وتعطل الغرض الكامل من نظام التصاريح لملاك الأراضي، مما يحرمهم من حقهم في إمكانية الوصول بحرية إلى قطع أراضيهم⁽¹⁰⁰⁾.
- 79 - وتشكل المنطقة المقيدة الوصول التي تفرضها إسرائيل على طول السياج المحيط بغزة حوالي 35 في المائة من أراضيها الزراعية⁽¹⁰¹⁾. وقد أدى استخدام الجيش الإسرائيلي للنيران التحذيرية وتسوية الأراضي ورش مبيدات الأعشاب إلى إعاقة التنمية الزراعية في تلك المنطقة⁽¹⁰²⁾.
- 80 - ولا تزال قدرة 4 000 أسرة على الوصول إلى سبل عيشها في مجال صيد الأسماك تتعطل بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى البحر قبالة ساحل غزة⁽¹⁰³⁾. ومنحت اتفاقات أوصلو الفلسطينين الحق في صيد الأسماك في حدود 20 ميلاً بحرياً قبالة الشاطئ، ولكن الواقع على مدى معظم السنوات العشر الماضية كان منطقة صيد ضيقة تتراوح بين 3 و 6 أميال بحرية⁽¹⁰⁴⁾.
- 81 - وبالإضافة إلى استغلال الموارد المعدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة مع منع الفلسطينيين في الوقت نفسه من القيام بذلك، منعت إسرائيل الفلسطينيين من تطوير حقول الغاز الطبيعي الخاصة بهم. وتشير التقديرات إلى أن حقول الغاز الطبيعي في المياه الفلسطينية المواجهة لغزة تشمل احتياطات تبلغ

(97) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، "بيان صحفي مشترك بمناسبة يوم المياه العالمي"، 22 آذار/مارس 2021.

(98) المرجع نفسه.

(99) إسهامات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

(100) A/75/336، الفقرة 39.

(101) A/HRC/44/60، الفقرة 64.

(102) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview 2021*, p. 33.

(103) المرجع نفسه، ص 15.

(104) A/HRC/44/60، الفقرة 63.

تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الجيد النوعية. ومع الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ عام 2007، أصبح الوصول إلى حقول الغاز، وبيونات الدولارات التي تمثلها، أكثر صعوبة⁽¹⁰⁵⁾.

الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة

82 - لقد أدت السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى التجزؤ المادي للأرض الفلسطينية المحتلة وخنق النشاط الاجتماعي والاقتصادي، مما أدى إلى ظهور اقتصادات مختلفة في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وأضررت آثار جائحة كوفيد-19 بأفاق السلام وأدت إلى زيادة تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين. وليس هناك شك في أن أحداث عام 2020 ستؤثر بشكل سلبي على مسارات التنمية الفلسطينية لسنوات عديدة قادمة⁽¹⁰⁶⁾.

83 - وسيحتاج ما يقرب من 2,45 مليون فلسطيني إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية (1,57 مليون شخص في غزة و 880 000 شخص في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية). ومن بين هؤلاء، هناك أكثر من 1,5 مليون فلسطيني يعانون من مشاكل تتعلق بوصولهم المحدود إلى الخدمات الأساسية⁽¹⁰⁷⁾.

الظروف الاقتصادية

84 - ضربت جائحة كوفيد-19 اقتصادا فلسطينيا ضعيفا، وفاقت الظروف الاقتصادية المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبعد مرور ثلاث سنوات من التباطؤ الاقتصادي وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كان عام 2020 واحدا من أسوأ السنوات بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني منذ ركود عام 2002، مع استمرار أوجه العجز المالي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

85 - وتمثل الضرائب الجمركية وضرائب القيمة المضافة ورسوم الإنتاج، التي تجمعها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية، ما بين 65 و 75 في المائة من إيرادات السلطة الفلسطينية⁽¹⁰⁸⁾. وقد ألقت المواجهة المالية مع إسرائيل بشأن إيرادات التخليص الجمركي بثقلها على الاقتصاد الفلسطيني. وتفاقم أثر هذه الخسارة المالية بسبب الانخفاض المستمر في مستويات الدعم الدولي وتزايد الاحتياجات التمويلية بسبب هذه الجائحة.

86 - وقد زاد تباطؤ النشاط الاقتصادي في غزة وسبل العيش فيها بسبب الحصار، والحجر الصحي الداخلي وتدابير السلامة، ونقص المعونة، ونقص الطلب على السلع والخدمات، وأزمة السيولة، في جملة أمور. وتفاقم الوضع بسبب التصعيد العسكري في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2020، والقيود الدورية

(105) التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إمكانات النفط والغاز الطبيعي التي لم تتحقق (منشورات الأمم المتحدة، 2019)، ص 23.

(106) Office of the Special Coordinator for the Middle East Peace Process, "Report to the Ad-Hoc Liaison Committee", 23 February 2021, p. 4.

(107) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview 2021*, p. 20.

(108) Office of the Special Coordinator for the Middle East Peace Process, "Report to the Ad Hoc Liaison Committee", p. 6.

المفروضة على دخول المواد الحيوية، بما في ذلك الوقود الذي يشتريه المانحون اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة⁽¹⁰⁹⁾.

87 - وفي هذا السياق، شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً حاداً في النشاط وانكمش بنسبة 11,5 في المائة في عام 2020 (11,3 في المائة في الضفة الغربية و 12,3 في المائة في قطاع غزة)⁽¹¹⁰⁾. وقد أدى هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب زيادة عدد السكان، إلى انخفاض بنسبة 13,7 في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (13,4 في المائة في الضفة الغربية و 14,8 في المائة في قطاع غزة) باعتماد أسعار عام 2015 مقارنة بعام 2019⁽¹¹¹⁾.

88 - ويقدر البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني بنسبة 3,5 في المائة في عام 2021، مما يعكس جزئياً تأثير الانكماش الحاد في عام 2020 وعدم اليقين بشأن بدء التطعيمات ضد كوفيد-19⁽¹¹²⁾.

89 - ونتيجة لهذه الجائحة، مقارنة بالربع الثاني من عام 2019، أظهرت التقديرات بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة 19,5 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي (20,4 في المائة في الضفة الغربية و 15,4 في المائة في غزة)؛ وانخفاضاً بنسبة 21,6 في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (22,3 في المائة في الضفة الغربية و 17,8 في المائة في غزة)؛ وانخفاضاً في الاستهلاك الخاص بنسبة 19,8 في المائة؛ وفي الاستثمار الإنتاجي بنسبة 37,1 في المائة؛ وانخفاضاً في العجز التجاري بنسبة 33,2 في المائة⁽¹¹³⁾.

90 - وانتعش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث لكنه تراجع مرة أخرى في الربع الأخير من عام 2020 بنسبة 12,2 في المائة مقارنة بالربع الأخير من عام 2019 (11,8 في المائة في الضفة الغربية و 14,1 في المائة في غزة)⁽¹¹⁴⁾.

91 - وانخفض معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 41 في المائة في عام 2020 مقارنة بنسبة 44 في المائة في عام 2019 (من 46 في المائة إلى 44 في المائة في الضفة الغربية ومن 41 في المائة إلى 35 في المائة في غزة)، وهذا يفسر سبب عدم زيادة معدلات البطالة بشكل كبير خلال عام 2020 خلال الفترة نفسها. وفي هذا السياق، ارتفعت نسبة البطالة في عام 2020 إلى 26 في المائة (16 في المائة في الضفة الغربية و 47 في المائة في غزة) مقابل 25 في المائة في عام 2019. ومن إجمالي العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة تغيب حوالي 14 في المائة عن وظائفهم في عام 2020 بسبب الجائحة⁽¹¹⁵⁾.

Office of the Special Coordinator for the Middle East Peace Process, "Socioeconomic report", (109) .10 November 2020, p. 9

(110) حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(111) المرجع نفسه.

World Bank, "Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee", 23 February, 2021, (112) .para. 23

(113) حسابات الإسكوا من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(114) المرجع نفسه.

(115) Palestinian Central Bureau of Statistics, "The Labour Force Survey results 2020", February 2021

وعلى الرغم من تخفيف القيود المتصلة بالجائحة جزئياً في الربع الثالث، استمرت البطالة في الارتفاع إلى أن بدأت تتخفف في الربع الأخير⁽¹¹⁶⁾.

92 - وطوال عام 2020، كانت البطالة أعلى لدى الشباب (19 إلى 29 سنة) من الحاصلين على دبلوم جامعي وشهادات أعلى (بنسبة 54 في المائة: 69 في المائة لدى النساء و 39 في المائة لدى الرجال). وتم تصنيف حوالي نصف الموظفين بأجر، الذين شكلوا 72 في المائة من إجمالي العمالة في عام 2020، تحت بند العمالة غير الرسمية.

93 - وتشير توقعات البنك الدولي القائمة على أساس نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن معدل الفقر يتزايد باطراد منذ عام 2016، ليصل إلى 28,9 في المائة في عام 2020، وهو ما يمثل حوالي 1,4 مليون فلسطيني⁽¹¹⁷⁾.

94 - وفي الضفة الغربية، أدت معاملات السوق المحدودة إلى تعطيل سلاسل القيمة الغذائية خلال الموجة الأولى من الجائحة. وفي قطاع غزة، شكل نقص المدخلات الزراعية للمزارعين والرعاة والصيادين عائقاً رئيسياً أمام إنتاج الأغذية⁽¹¹⁸⁾. وقد دفع انخفاض أسعار الإنتاج بسبب انخفاض الطلب، إلى جانب زيادة أسعار المدخلات للإنتاج الزراعي، المزارعين والتجار إلى الحد من الإنتاج⁽¹¹⁹⁾.

الأمن الغذائي

95 - يعاني 1,4 مليون فلسطيني في غزة و 560 000 آخرون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من انعدام الأمن الغذائي، نتيجة أساساً لارتفاع معدلات البطالة والفقر⁽¹²⁰⁾. وأدى تدهور القدرة على الصمود والقدرة على مواجهة الصدمات إلى زيادة صافية في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي تتاهز 300 000 شخص إضافيين منذ عام 2019. وعلاوة على ذلك، هناك أكثر من 217 000 شخص كانوا يُعتبرون في السابق أشخاصاً يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة، وأصبحوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة شديدة⁽¹²¹⁾.

96 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الأونروا بدور حاسم في ضمان تقادي حدوث أزمة أمن غذائي من خلال تقديم المساعدات الغذائية والنقدية العينية لأكثر من 1,1 مليون فلسطيني، معظمهم لاجئون في غزة⁽¹²²⁾.

Palestinian Central Bureau of Statistics, "The Labour Force Survey: (October–December 2020) round (116) (Q4/2020)", February 2021.

.World Bank, "Economic monitoring report", para. 21 (117)

.Palestine Food Security Sector, "FSS COVID-19 Crisis Sitrep-05", 19 April 2020 (118)

Palestine Economic Policy Research Institute, *Food Security Bulletin*, Issue 22–23 (119) (Winter 2021).

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* (120) 2021, pp. 32–33.

(121) المرجع نفسه، الصفحة 21.

(122) إسهامات الأونروا.

97 - وكألية للتكيف من أجل ضمان الاحتياجات الأساسية، استهلك ما نسبته 67 في المائة من الأسر في غزة و 31 في المائة من الأسر في الضفة الغربية أغذيةً أقل جودة أو أقل تفضيلاً، في حين أن 57 في المائة من الأسر في غزة و 36 في المائة في الضفة الغربية كانوا يشتركون في الطعام على أساس الائتمان⁽¹²³⁾.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

98 - يعاني قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من ضعف مزمن، يرجع أساساً إلى القيود التي تفرضها إسرائيل على تطوير البنية التحتية للقطاع، والتي تفاقم بسبب تغير المناخ، والقيود التي تواجهها الحكومة الفلسطينية والسلطات المحلية⁽¹²⁴⁾.

99 - وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 1,6 مليون فلسطيني يعانون من عدم كفاية فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وسوف يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية ذات الصلة في عام 2021⁽¹²⁵⁾. ويحصل حوالي ثلث عدد أفراد الأسر المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) على المياه المدارة بأمان (66,2 في المائة في الضفة الغربية و 4,3 في المائة في غزة)⁽¹²⁶⁾.

100 - ومنعت السلطات الإسرائيلية المجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة جيم من الربط بشبكات المياه والمجاري، ومن استخدام صهاريج جمع مياه الأمطار؛ ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات؛ والمراحيض المتقلة. وتؤدي زيادة عمليات الهدم والمصادرة التي تستهدف هياكل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى تفاقم الضعف الذي تعاني منه المجتمعات المتضررة والبيئة القسرية التي يعاني منها سكان تلك المجتمعات⁽¹²⁷⁾.

101 - ويجعل فرض القيود على إمكانية الوصول إلى المياه واستنفاد طبقة المياه الجوفية الساحلية السكان الفلسطينيين من بين أكثر الناس تعرضاً للإجهاد المائي في العالم، ويزداد الوضع تفاقمًا بسبب تغير المناخ⁽¹²⁸⁾. ولا يفي نصيب الفرد الفلسطيني من استهلاك المياه بالحد الأدنى الذي حددته منظمة الصحة العالمية في 100 لتر في اليوم.

(123) World Food Programme (WFP), "WFP Palestine country brief", January 2021, p. 2.

(124) WASH Cluster-State of Palestine, "The West Bank WASH contingency plan: the West Bank-State of Palestine", February 2021, p. 4.

(125) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* 2021, p. 37.

(126) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، "بيان صحفي مشترك بمناسبة يوم المياه العالمي"، 22 آذار/مارس 2021.

(127) WASH Cluster-State of Palestine, "The West Bank WASH contingency plan", pp. 9–10.

(128) إسهامات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

- 102 - ويتعين على الفلسطينيين شراء المياه من شركة ميكوروت الإسرائيلية للمياه التي يُسمح لها باستخراج المياه من الضفة الغربية⁽¹²⁹⁾، والتي تعطي الأولوية لإيصال المياه إلى المستوطنات الإسرائيلية⁽¹³⁰⁾.
- 103 - والمراقبة الإسرائيلية المكثفة للمجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة جيم تمنع تلك المجتمعات من إصلاح أو تطوير الهياكل والأصول العامة والمنزلية اللازمة لضمان توفير الخدمات الأساسية التي تلبى احتياجاتها الإنسانية⁽¹³¹⁾.
- 104 - ويؤدي سوء نوعية المياه إلى زيادة تقويض قدرة الأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية من النظافة الصحية، التي تكتسي أهمية حاسمة في منع انتقال فيروس كوفيد-19⁽¹³²⁾.
- 105 - ومعظم نظم إدارة المياه وتحلية المياه في غزة لا تعمل بسبب نقص المعدات وقطع الغيار، حيث إنه في إطار إغلاق غزة الذي فرضته إسرائيل، مُنعت المواد التي تعتبر مندرجة ضمن فئة "الاستخدام المزدوج" من دخول غزة. وتشمل هذه المواد الإسمت والحديد، وهما ضروريان لإصلاح البنية التحتية للمياه والصرف الصحي. ونتيجة لذلك، فإن البنية التحتية للمياه في غزة على شفا الانهيار. وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من 96 في المائة من المياه الآتية من طبقة المياه الجوفية الساحلية - وهي المصدر الطبيعي الوحيد لمياه الشرب - غير صالحة للاستهلاك البشري بسبب تلوثها بمياه البحر ومياه المجاري⁽¹³³⁾. ونتيجة لذلك، لا يحصل على مياه الشرب المأمونة من خلال الشبكة العامة سوى 10 في المائة من سكان غزة (وهي نسبة تقل عن نسبة 98 في المائة المسجلة في عام 2000)⁽¹³⁴⁾.
- 106 - ويبلغ متوسط كمية المياه المخصصة للأغراض المنزلية 81,9 لترا للفرد في اليوم في الأرض الفلسطينية المحتلة (85,6 لترا في الضفة الغربية و 77,0 لترا في غزة)، بانخفاض قدره 6,0 لترات تقريبا مقارنة بعام 2019. وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من المياه العذبة يبلغ 22,4 لترا فقط في اليوم⁽¹³⁵⁾.
- 107 - وفيما يتعلق بالحصول على خدمات الصرف الصحي، هناك ما يقرب من 440 000 أسرة معيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير مرتبطة بأي شبكة للمجاري. ولذلك، تقوم حوالي 3 700 أسرة معيشية بتصريف مياه المجاري غير المعالجة في الجداول المجاورة والمناطق المفتوحة، مما يخلق مخاطر صحية

(129) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، "بيان صحفي مشترك بمناسبة يوم المياه العالمي".

(130) WASH Cluster-State of Palestine, "The West Bank WASH contingency plan", p. 11.

(131) المرجع نفسه، الصفحة 9.

(132) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* (132) 2021, p. 37.

(133) A/75/199، الفقرة 30.

(134) A/HRC/44/60، الفقرة 68.

(135) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، "بيان صحفي مشترك بمناسبة يوم المياه العالمي".

وبينية تهدد المجتمعات المحلية التي تسكن في منطقة المصب. ويعيش حوالي 90 في المائة من هذه الأسر في الضفة الغربية⁽¹³⁶⁾.

108 - ونتيجة لانقطاع التيار الكهربائي وضعف البنية التحتية، فإن جودة مياه الصرف الصحي المعالجة التي تُنتج في قطاع غزة، والتي يجري تصريفها في البحر الأبيض المتوسط، أقل بكثير من المعايير الدولية. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من ثلاثة أرباع شواطئ غزة ملوثة وتُمنع فيها السباحة، في حين يزداد تلوث طبقة المياه الجوفية الساحلية من جراء تسرب مياه الصرف الصحي التي لم تتم معالجتها جيداً⁽¹³⁷⁾.

109 - وهناك ما يقرب من 29 000 أسرة معيشية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة تفتقر إلى الخدمات الكافية لجمع النفايات الصلبة أو تعيش بالقرب من مواقع إغراق غير منظمة. وهذا يعرض الناس لمخاطر صحية وبيئية، بما في ذلك خلط النفايات الطبية والإلكترونية الخطرة مع القمامة المنزلية العادية. وتجذب القمامة المتراكمة أيضاً الحيوانات التي من المحتمل أن تكون ناقلات للأمراض، وتلوث موارد المياه الجوفية والأراضي الزراعية⁽¹³⁸⁾.

110 - ويفتقر ما لا يقل عن 144 مدرسة في الضفة الغربية و 34 مدرسة في غزة إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (لا سيما المراحيض ومحطات الشرب وغسل اليدين) اللازمة للوفاء بالمعايير الرسمية. وينطبق الأمر ذاته على 132 وحدة للرعاية الصحية في الضفة الغربية و 140 وحدة في غزة. وترتب على ذلك اكتظاظ المرافق القائمة، مما أدى إلى تقويض ممارسات النظافة الصحية اللازمة لمكافحة الجائحة. وفي هذا السياق، هناك سبعة مراكز للحجر الصحي على الأقل في غزة يصعب فيها الحصول على مياه الشرب والوصول إلى شبكات تصريف مياه المجاري⁽¹³⁹⁾.

الصحة

111 - يتعرض الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال لمستويات عالية من العنف وانعدام الأمن، مما يؤثر على صحتهم البدنية والنفسية وعلى رفاههم. وخلفت الأعداد الكبيرة من الإصابات، الناتجة عن استخدام إسرائيل للقوة ضد المشاركين في مظاهرات مسيرة العودة الكبرى في غزة خلال الأعوام السابقة، أثراً متراكماً على النظام الصحي. وأدى ذلك إلى خلق احتياجات وإعاقات طويلة الأمد، في حين يسهم انعدام السيطرة وعدم القدرة على التنبؤ بالنسبة للعديد من جوانب الحياة تحت الاحتلال في حدوث الإجهاد والقلق⁽¹⁴⁰⁾.

112 - وقد ظهرت أول حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة في آذار/مارس 2020. وفرضت السلطة الفلسطينية قيوداً صارمة مرتبطة بالإغلاق الشامل، مما أبطأ انتشار الفيروس. وخففت تلك القيود في حزيران/يونيه 2020. ونتيجة لذلك، قفز عدد الحالات المؤكدة من

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* (136) 2021, p. 38

(137) المرجع نفسه.

(138) المرجع نفسه.

(139) المرجع نفسه.

(140) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

19 594 حالة في آب/أغسطس 2020 إلى 270 878 حالة في آذار/مارس 2021، مع حدوث 2 881 حالة وفاة⁽¹⁴¹⁾.

113 - وحتى في ظل تجاوز عدد الإصابات قدرة مستشفيات الفلسطينيين في آذار/مارس 2021، وعلى الرغم من أن إسرائيل تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث نصيب الفرد من اللقاحات، لا يزال حصول الفلسطينيين على لقاحات كوفيد-19 محدوداً. وبحلول نهاية آذار/مارس 2021، لم يتلق سوى 8 687 شخصاً، من أصل 3 ملايين شخص بالغ، تطعماً كاملاً، وتلقى 78 379 شخصاً جرعتهم الأولى. وقامت إسرائيل بتطعيم الفلسطينيين في القدس الشرقية و 120 000 فلسطيني يعملون في إسرائيل⁽¹⁴²⁾.

114 - وفي شباط/فبراير 2021، ذكر عدد من المنظمات الإنسانية الدولية أن:

النظام الصحي الفلسطيني قوض إلى درجة أنه يفترق إلى الموارد المالية أو المادية اللازمة لمواصلة التصدي الفعال لكوفيد-19 بشكل مستقل. والنظام الصحي في غزة، على وجه الخصوص، على شفا الانهيار. فالاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية لأكثر من 53 عاماً، بما في ذلك إغلاق إسرائيل المانع للأراضي والحصار الذي تفرضه على قطاع غزة، بما يفصل الجيب الساحلي عن الضفة الغربية، أمور أسهمت جميعها في وصول النظام الصحي الفلسطيني الحالي إلى الحالة المتدهورة الراهنة⁽¹⁴³⁾.

115 - وأدت أيضاً هجرة العاملين في القطاع الطبي من غزة بحثاً عن ظروف معيشية أفضل إلى إضعاف نظام الرعاية الصحية قبل وصول جائحة كوفيد-19 بفترة طويلة⁽¹⁴⁴⁾. وتخصّص موارد الرعاية الصحية المحدودة في غزة بشكل رئيسي لدعم الخدمات الصحية الأساسية والحيوية. ولا تحظى الرعاية الصحية للأمهات ورعاية الصحة الإنجابية الأساسية بالأولوية الكافية ولا تموّل تمويلاً كافياً، مما يزيد من خطر الاعتلال والوفاة. وأدى تفاقم الضغوط، بما في ذلك الحصار وجائحة كوفيد-19 وفقدان الدخل، إلى مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية، مما نتج عنه آثار نفسية وخيمة⁽¹⁴⁵⁾، حيث يعاني حوالي 198 000 طفل من اضطرابات نفسية حادة ومتوسطة⁽¹⁴⁶⁾.

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory, WHO, Coronavirus Disease 2019 (COVID-19) emergency situation report, No. 28” و Territory, “COVID-19 emergency situation report, No. 28” متاح على الرابط: <https://app.powerbi.com/view?r=eyJrJoiODJlYWM1YTETNDxZS00OTFILThkZjktNDA1ODY2OQQ3NGJkIiwidCI6ImY2MTBjMGI3LWJkMjQ0NGZlOS04MTBiLTNkYzI4MGFmYjU5MCIiImMh9>.

Our World in Data, Coronavirus (COVID-19) Vaccinations database (142) متاح على الرابط: <https://ourworldindata.org/covid-vaccinations?country=PSE>.

Oxfam and others, “Free and equitable access and distribution of COVID-19 vaccine in OPT”, joint letter on vaccine roll-out for Palestinians, 18 February 2021 (143).

إسهامات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (144)

إسهامات صندوق الأمم المتحدة للسكان. (145)

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* (146) 2021, p. 27.

- 116 - ومن شأن السياسات التمييزية في مجالي التخطيط والتنظيم العمراني أن تنثني المجتمعات المحلية الفلسطينية في القدس الشرقية والمنطقة H2 في الخليل والمنطقة جيم عن إنشاء مرافق صحية. ومستشفيات القدس الشرقية العالية المستوى معزولة عن بقية الضفة الغربية، ويواجه المرضى قيوداً لا يمكن التنبؤ بها تعترض وصولهم وقيوداً تعسفية نتيجة لتأخير التصاريح ورفض منحها⁽¹⁴⁷⁾.
- 117 - واستلزم الوضع الهش للنظام الصحي نقل المرضى إلى إسرائيل والأردن ومصر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تعليق عمليات النقل هذه بصورة متكررة لأسباب مختلفة، بما في ذلك تفشي جائحة كوفيد-19 وتعليق التنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل⁽¹⁴⁸⁾.
- 118 - وخلال جائحة كوفيد-19، واصلت إسرائيل فرض نظام التصاريح على المرضى الفلسطينيين ومرافقيهم والعاملين في مجال الرعاية الصحية. وخلال الربع الأخير من عام 2020، تمت الموافقة على 71 في المائة من طلبات المرضى للحصول على تصاريح من غزة، وتمت الموافقة على 27 في المائة من الطلبات بعد فوات تاريخ موعد المستشفى، ورفض 2 في المائة من طلبات الحصول على تصاريح. وتمت الموافقة على 44 في المائة فقط من طلبات الحصول على تصاريح لمرافقي المرضى⁽¹⁴⁹⁾.
- 119 - واستمر شن الهجمات على قطاع الرعاية الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وسجلت منظمة الصحة العالمية 59 هجوماً من هذا القبيل في عام 2020. وشملت هذه الهجمات عرقلة تقديم خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك 12 حادثة شهدت عرقلة وصول طواقم الإسعاف إلى أشخاص أصيبوا بجروح قاتلة. وانطوت ستة وثلاثون حادثة على عنف بدني ضد عاملين في مجال الصحة وسيارات إسعاف ومرافق صحية وانطوت ست حوادث على احتجاج و/أو اعتقال عاملين في مجال الرعاية الصحية وأطعم إسعاف ومرضى ومرافقي مرضى، بما في ذلك اعتقال مسعفين لتوزيعهم مواد توعية تتعلق بجائحة كوفيد-19⁽¹⁵⁰⁾.
- 120 - وفي 15 نيسان/أبريل 2020، داهمت قوات الأمن الإسرائيلية مركز اختبار في حي سلوان المكتظ بالسكان وأغلقت، بذريعة أن السلطة الفلسطينية هي التي قدمت مجموعات الاختبار. ويشير التأخير في التأكد من وجود استجابة ملائمة لانتشار الجائحة إلى معاملة تمييزية للمجتمعات المحلية الفلسطينية في القدس الشرقية⁽¹⁵¹⁾.

التعليم

- 121 - كان التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة يمر بحالة حرجة قبل انتشار الجائحة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى السياسات والممارسات المتصلة بالاحتلال، بما في ذلك فرض قيود على إمكانية الحصول على التعليم، والاعتداءات على الطلاب والموظفين، وتدمير البنية التحتية للتعليم⁽¹⁵²⁾. وقد أدت جائحة

(147) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(148) World Bank, "Economic monitoring report", para. 9.

(149) ESCWA calculation based on data from WHO, Health Cluster Bulletin: Occupied Palestinian Territory, December 2020.

(150) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(151) A/75/199، الفقرة 14.

(152) إسهامات اليونيسف.

كوفيد-19 إلى تفاقم هذا الوضع، حيث زاد عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى مساعدة في مجال التعليم من 416 000 طفل في نهاية عام 2019 إلى 504 000 طفل في نهاية عام 2020⁽¹⁵³⁾.

122 - وفي الوقت الذي دفعت فيه الجائحة إلى إغلاق المدارس والجامعات، أطلقت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بوابة للتعليم الإلكتروني، بينما قامت الجامعات بتطوير بواباتها ومواردها للتعليم الإلكتروني بشكل مستقل. وتشمل العقبات التي تعترض التعلم الإلكتروني في فلسطين بشكل أساسي البنية التحتية وضعف شبكات الإنترنت وانقطاع التيار الكهربائي (خاصة في غزة) وعدم كفاية وعي الطلاب وأسرهم بأهمية التعلم الإلكتروني⁽¹⁵⁴⁾، فضلاً عن عدم الوصول إلى خدمة البيانات المتنقلة عبر شبكة الجيل الثالث (3G) في غزة.

123 - وعلاوة على ذلك، فإن المواد والمعدات الإلكترونية المخصصة للطلاب، لا سيما في غزة والقدس الشرقية والمنطقة جيم، يتعذر على الطلاب في هذه المناطق الوصول إليها. ولا يملك سوى 30 في المائة من الأسر المعيشية في غزة جهاز حاسوب⁽¹⁵⁵⁾. وتتفاقم هذه التحديات بسبب الحاجة إلى الوصول إلى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب المتضررين من كوفيد-19⁽¹⁵⁶⁾.

124 - وفي عام 2020، سجلت مجموعة التعليم التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة 119 حادثة مرتبطة بالتعليم تعرض لها حوالي 7 000 طالب، بما في ذلك إطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع على مباني المدارس و/أو الطلاب أثناء تنقلهم إلى المدارس في المنطقة جيم والمنطقة H2. والأطفال الأكثر تضرراً هم أولئك الذين يضطرون إلى قطع مسافات طويلة سيراً على الأقدام للوصول إلى مدارسهم، وغالباً ما يضطرون إلى عبور نقطة تفتيش أو اثنتين⁽¹⁵⁷⁾.

125 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت الأونروا ست حوادث منفصلة سقطت فيها ذخيرة حية أو رصاصات معدنية مكسوة بالبلاستيك أو عبوات غاز مسيل للدموع أو أسلحة أخرى في المدارس التابعة لها في الضفة الغربية. ووقعت إحدى هذه الحوادث في مدرسة البنات في مخيم الجلزون خلال اليوم الدراسي، وتضررت منها 300 طالبة⁽¹⁵⁸⁾.

الأثر الجنساني للاحتلال على النساء والفتيات

126 - كان للاحتلال القائم منذ 54 عامًا والإغلاق القائم في غزة منذ 14 عامًا آثاراً على المرأة على وجه التحديد، أدت إلى أضرار فريدة. وتزداد مواطن الضعف لدى النساء والفتيات والمخاطر والأضرار الخاصة

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* (153) 2021, p. 34.

(154) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "كوفيد-19 في فلسطين: كيف سيساعد التعلم عن بعد الطالب على مواصلة التعليم"، 12 نيسان/أبريل 2020.

(155) Gisha, "Remote learning", 13 October 2020.

(156) إسهامات اليونسكو.

(157) إسهامات اليونسيف.

(158) إسهامات الأونروا.

بنوع الجنس التي يتعرض لها بسبب المعايير والممارسات الاجتماعية والثقافية، وتتفاقم بسبب العوامل المتداخلة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وما يترتب عليها من تدابير الإغلاق الشامل⁽¹⁵⁹⁾.

127 - وتقترن الأزمة المتفشية المتعلقة بالحماية، الناجمة عن الاحتلال المطول بالنسبة للنساء والفتيات الفلسطينيات، بعدم المساواة بين الجنسين والعنف الجنساني، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج القسري⁽¹⁶⁰⁾، وعنف العشير، والقيود المفروضة على الوصول إلى المجال العام، والقيود المفروضة على سلطة صنع القرار، وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتتفاقم بسبب هذه العوامل⁽¹⁶¹⁾. فعلى سبيل المثال، يشجع إقدام الأسر على الزواج المبكر كآلية تكيف لخفض النفقات، ويعد أهم أسباب ترك الفتيات للدراسة، تليه المخاوف المتعلقة بحوادث الاحتكاك بالقوات الإسرائيلية والمستوطنين⁽¹⁶²⁾.

128 - وزادت جائحة كوفيد-19 من هذه الشواغل المتعلقة بالحماية، حيث ازداد العنف ضد النساء والفتيات في الحياة الخاصة وفي الفضاء الإلكتروني، غير أن فرص الحصول على خدمات الحماية أو الدعم لا تزال محدودة⁽¹⁶³⁾. وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أبلغت السلطات الفلسطينية عن انخفاض في الحالات المتعلقة بالعنف العائلي، تؤكد منظمات المجتمع المدني أن هذه الحوادث قد ازدادت في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة⁽¹⁶⁴⁾. وقد يُعزى ذلك إلى قدرة النساء المحدودة على الإبلاغ عن تعرضهن لسوء المعاملة، بسبب القيود المفروضة على التنقل والمرتبطة بالإغلاق⁽¹⁶⁵⁾.

129 - وتعاني النساء والفتيات الفلسطينيات من استخدام القوة والإيذاء، بما في ذلك أشكال العنف والمضايقات البدنية واللفظية والنفسية التي ترتكبها قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنون⁽¹⁶⁶⁾. ويوضح عدد من الحالات أن النساء الفلسطينيات مستهدفات بشكل خاص بعنف المستوطنين في منازلهن خلال النهار، حيث يكون الرجال عادة غائبين. وربما تتعرض الحوامل والنساء اللاتي أنجبن حديثاً لإصابات إضافية أو غير ذلك من العواقب المترتبة على تلك الاعتداءات⁽¹⁶⁷⁾.

(159) إسهامات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

(160) UNFPA, "Child marriage in the occupied Palestinian territory", November 2016.

(161) إيلين كُتاب وبرايان هيلمان، مفهوم الرجولة: نتائج من الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - فلسطين (معهد دراسات المرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤسسة بروموندو، 2017).

(162) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* (2021), p. 35.

(163) إسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(164) Zeudi Liew, *COVID-19* و "كوفيد-19 وحقوق النساء في فلسطين"، 2020، و *Protection Needs Identification and Analysis in the State of Palestine* (UNICEF, 2020); and United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory, "A crisis within a crisis: fighting gender-based violence during COVID-19", *Humanitarian Bulletin*, March-May 2020.

(165) إسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(166) A/75/199، الفقرة 42.

(167) A/75/376، الفقرة 21.

130 - واستمرت المداهمات الليلية والاعتقالات التي يقوم بها الجنود الإسرائيليون خلال الجائحة، مما تسبب في ضغوط إضافية على النساء. وتفيد التقارير بأن النساء يقضين قدرا كبيرا من الوقت في تطهير منازلهن بعد المداهمات، ويشعرن بالقلق بشأن صحة أفراد أسرهن وخطر تعرضهم للإصابة بكوفيد-19، بسبب عدم اتباع الجنود الإسرائيليين بروتوكولات النظافة الصحية⁽¹⁶⁸⁾.

131 - وتأثرت عمالة المرأة تأثرا شديدا في خضم الجائحة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على قطاع الزراعة الذي يشهد تمثيلا غير متناسب للمرأة الفلسطينية⁽¹⁶⁹⁾. بيد أن النساء ذوات الإعاقة هن الأكثر تضررا، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء، بسبب ارتفاع معدل البطالة، مما يعوق قدرتهن على تلبية احتياجاتهن الأساسية⁽¹⁷⁰⁾.

132 - وأدت الجائحة، بالاقتران مع المعايير الجنسانية القائمة، إلى زيادة الطلب على الاستعانة بالنساء والفتيات لرعاية المرضى والمسنين، وزيادة التزامات العمل المنزلي، وزادت عبئا إضافيا على عاتقهن بالاضطرار إلى رعاية الأطفال الذين يدرسون في المنزل⁽¹⁷¹⁾. وأدت الجائحة أيضا إلى تفاقم المخاطر بالنسبة للحوامل والمرضعات، اللاتي تقل حاليا فرص حضورهن المواعيد الروتينية بسبب تدابير الإغلاق الشامل والخوف من العدوى⁽¹⁷²⁾.

133 - وأثرت السياسات الإسرائيلية خلال الجائحة بشكل سلبي على فرص حصول المرأة على الرعاية الصحية المنقذة للحياة. وكان الحصول على الرعاية الطبية مقصورا على المقدسيين، ولم يُسمح بالسفر إلى الضفة الغربية⁽¹⁷³⁾.

ثالثا - الجولان السوري المحتل

134 - يواصل الأمين العام تجديد التأكيد على صلاحية قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي.

135 - ويعيش قرابة 50 000 شخص في الجولان السوري المحتل، نصفهم تقريبا من المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في 34 مستوطنة غير شرعية. ويعيش السكان السوريون البالغ عددهم حوالي 27 000 نسمة في خمس قرى تشكل زهاء 5 في المائة من أراضي الجولان السوري المحتل. وعلاوة على

(168) مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، "كوفيد-19 وحقوق النساء في فلسطين"، الصفحة 18.

(169) المرجع نفسه، "The culture of impunity: Israel's ongoing violations against Palestinian women during COVID-19", May 2020, p. 9.

(170) إسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(171) UNFPA and others, "Impact of the COVID-19 outbreak and lockdown on family dynamics and domestic violence in Palestine", June 2020, p. 6.

(172) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* (2021), p. 28.

(173) Women's Centre for Legal Aid and Counselling, "The culture of impunity", p. 2.

ذلك، تفرض عليهم إسرائيل قيوداً تمييزية كبيرة في مجال البناء، مما يؤدي إلى ضغوط على الهياكل الأساسية وظروف اكتظاظ⁽¹⁷⁴⁾.

136 - وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد، في قراره 4/2021، أن تشييد وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وما يتصل بها من بنى تحتية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، إنما هي أعمال غير قانونية وتشكل عقبة رئيسية تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعد استمرار إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل بمثابة نقل تقوم به إسرائيل لسكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني.

137 - وفي 14 حزيران/يونيه 2020، وافقت إسرائيل على بناء مستوطنة جديدة في الجولان السوري المحتل ستستوعب، متى تم بناؤها، 300 عائلة. وأشارت تقارير سابقة من إحدى وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن حكومة إسرائيل كانت تخطط لتوطين 250 000 مستوطن إسرائيلي في الجولان السوري المحتل خلال السنوات الثلاثين المقبلة عن طريق بناء آلاف الوحدات السكنية، إلى جانب مشاريع النقل والسياحة⁽¹⁷⁵⁾.

138 - وواصلت إسرائيل الأخذ بممارسات تمييزية ضد السوريين في الجولان السوري المحتل، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والمياه. وتقدم حوافز مالية للمستوطنين الإسرائيليين من أجل تيسير الحصول على سكن، بينما يواجه السوريون صعوبات متزايدة في الحصول على رخص بناء. وفرض النظام الإسرائيلي الجديد لتسجيل الأراضي أنظمة جديدة تتطلب وثائق محددة لإثبات الملكية. فمعظم السوريين لديهم وثائق ملكية قديمة لا تتوافق مع النظام الجديد، ويواجهون احتمال عدم القدرة على إثبات ملكيتهم لأراضيهم⁽¹⁷⁶⁾.

139 - وأفادت حكومة الجمهورية العربية السورية بأن السكان تعرضوا للتهديد بنزع ملكية أراضيهم إذا لم يقبلوا وثائق الملكية الصادرة عن السجل العقاري الإسرائيلي⁽¹⁷⁷⁾.

140 - وهناك مخاوف جدية ناجمة عن مشروع العنقات الريحية الذي ستنفذه شركة إسرائيلية متخصصة في مجال الطاقة على أرض زراعية في ثلاث قرى سورية. ووفقاً لما أفادت به حكومة الجمهورية العربية السورية، سيبنى المشروع على 6 000 دونم من الأراضي الزراعية التي تعود ملكيتها إلى مواطنين سوريين. وسيحاصر المشروع القرى السورية بشكل فعلي، مما يحد من قدرتها على التوسع، وسيكون له تأثير ضار خطير على بيئة وصحة القاطنين بالقرب منه⁽¹⁷⁸⁾. وأشارت الجمهورية العربية السورية أيضاً إلى أن

(174) A/74/357، الفقرة 71.

(175) A/75/199، الفقرة 70.

(176) المرجع نفسه، الفقرة 71.

(177) A/75/328، الفقرة 11.

(178) A/75/199، الفقرة 72.

السلطات الإسرائيلية اعتقلت أفراداً كانوا قد احتجوا على تركيب العنفات الريحية وأن بعضهم استُهدف بإجراءات قانونية⁽¹⁷⁹⁾.

141 - ويُنظر إلى التغييرات التي أُدخلت على المناهج الدراسية التي تُدرّس حالياً في مدارس الجولان السوري المحتل على أنها تهدف إلى التأثير على التلاميذ الصغار وفصلهم عن هويتهم السورية، وفرض أيديولوجية جديدة تتعارض مع ثقافتهم المحلية. والهدف من وراء ذلك أيضاً هو تسهيل إدماجهم في المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك الخدمة في الجيش الإسرائيلي⁽¹⁸⁰⁾.

142 - وشهدت أهمية العمالة الزراعية تراجعاً على مدى العقد الماضي، بفعل فقدان السوق السورية، التي لم تعد قادرة على شراء التفاح وغيره من المنتجات من الجولان السوري المحتل. بيد أن معظم الأسر المعيشية حافظت على موطئ قدم لها في مجال الزراعة الصغيرة النطاق كنشاط ثانوي في غالب الأحيان. وأفيد بأن الارتباط الثقافي بالأرض والزراعة لا يزال قوياً. ويعمل حالياً واحد من كل خمسة مواطنين سوريين في الجولان السوري المحتل في مجال البناء. ويعمل العديد منهم في المستوطنات الإسرائيلية وفي إسرائيل، أحياناً على أساس موسمي⁽¹⁸¹⁾.

رابعاً - خلاصة

143 - لا يزال الاحتلال الإسرائيلي الطويل الأمد للأرض الفلسطينية والجولان السوري المحتل يؤثر تأثيراً ضاراً على الأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين والسوريين، وكذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة. والتأثير السلبي للاحتلال وللسياسات والممارسات الإسرائيلية متعدد الطبقات، وتؤثر التداعيات التراكمية لذلك على مستقبل السكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال.

144 - وتشير الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيكون بعيد المنال إذا لم تحدث تغييرات إيجابية جذرية في الظروف القائمة. فالقيود التي تفرضها إسرائيل، وتوسيع المستوطنات غير الشرعية وغير ذلك من الممارسات لا تمنع التنمية في الأراضي المحتلة وتعوق جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 فحسب، بل تسبب أيضاً أزمات إنسانية تقتضي تحويل الموارد الوطنية والدولية الشحيحة من التنمية إلى الإغاثة الفورية. وأدت الأزمة المالية الفلسطينية وتجزؤ الأرض الفلسطينية إلى وجود اقتصاد مجزأ يعتمد على إسرائيل والمعونة الخارجية.

145 - وعلاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية إلى تقادم الحالة الاجتماعية والاقتصادية ونتج عنها زيادة قسوة الظروف المعيشية للفلسطينيين. وتتضاعف آثارها على الشعب الفلسطيني نتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية الطويلة الأمد. وكان النظام الصحي الفلسطيني على شفا الانهيار، ولا سيما في غزة، قبل انتشار الجائحة.

(179) A/75/328، الفقرة 16.

(180) A/75/199، الفقرة 73.

(181) مكتب العمل الدولي، الوثيقة ILC.109/DG/APP، الفقرتان 148 و 149.

146 - ويؤدي الإغلاق المفروض على غزة، وغير ذلك من التدابير التقييدية الإسرائيلية، وعمليات التصعيد المتكررة، وانخفاض التمويل المقدم من الجهات المانحة إلى نشوء حالة شديدة الصعوبة في غزة تتطلب إجراءات فورية من جانب المجتمع الدولي.

147 - وستكون آفاق الاقتصاد الفلسطيني سلبية إذا استمر الوضع الراهن. وتمثل أزمة التمويل التي تواجه الأونروا وانخفاض المعونة المقدمة من الجهات المانحة عاملاً آخر لا يتسبب إلا في تفاقم الظروف الهشة أصلاً لمئات الآلاف من الفلسطينيين.

148 - وتواصل إسرائيل الأخذ بسياسات وممارسات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمكن أن يُعتبر بعض هذه الممارسات تمييزياً وقد يصل بعضها الآخر إلى درجة النقل القسري أو العقاب الجماعي للأشخاص المشمولين بالحماية، وهو ما يشكل خرقاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة ويُحظر بموجب القانون الدولي.

149 - ولا بد من الامتنال للقانون الدولي، مع الحرص على ألا يحظى أي طرف بالإفلات من العقاب وضمان العدالة والسلام لجميع الناس الذين يعيشون في المنطقة، بمن فيهم الفلسطينيون والسوريون الذين يعيشون في ظل الاحتلال. وتحافظ الأمم المتحدة على موقفها الثابت المتمثل في أن السلام الدائم والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض. وسيواصل الأمين العام كفالة أن تعمل الأمم المتحدة على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل آمنة، وتكون القدس عاصمة لكلا الدولتين، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي.